يوليو ٢٠١٢

# أصداء من دارفور

## تصميم الثياب السودانية

### لقاء مع المصممة الدارفورية سلوى مختار صالح

**تقوية الروابط مع مجتمعات دارفور**

معونات إنسانية عبر مشاريع الأثر السريع

**إنعاش وتفعيل آليات العدالة التقليدية**

عودة الجودية والأجاويد لدارفور

**نحو حلول سلمية لنزاعات الأراضي**

تهدئة التوترات السياسية والاقتصادية

AFRICAN UNION - UNITED NATIONS
MISSION IN DARFUR
(UNAMID)

أصداء
من دارفور
الجزء ٣ - عدد رقم ٥ | يوليو ٢٠١٢

# في هذا العدد

## قسم الأخبار

٣ | مؤتمر إقليمي يركّز على الأسلحة الصغيرة
٣ | تعزيز قدرات موظفي ونزلاء السجون
٣ | إستمرار نشر وثيقة الدوحة
٤ | كتلة تشريعية تخاطب قضايا نوع الجنس
٤ | توقيع اتفاق حول الأطفال الجنود
٥ | لجنة المتابعة: تقييم لوثيقة السلام
٦ | توجيه التحية لحفظة السلام وإحياء ذكرى من ضحوا بأرواحهم
٧ | تعزيز مشاركة اليوناميد في شمال دارفور

## عملية السلام

٨ | إتفاقيات سلام دارفور:
التحديات والفرص

بعد مضي عام على تبني وثيقة الدوحة لسلام دارفور تجري أصداء من دارفور تحقيقاً حول تطور عملية المفاوضات والتحديات التي واجهتها.

١٤ | نحو تسوية سلمية
لنزاعات الأراضي

تعمل اليوناميد وشركاؤها مع المجتمعات في جميع أنحاء دارفور لتسوية نزاعات الأراضي عبر تفعيل الآليات التقليدية المستخدمة في حلّ مثل هذه النزاعات.

## المساعدة الإنسانية

١٨ | تقوية الروابط مع المجتمعات
الدارفورية

تعمل قيادة اليوناميد على توجيه البعثة نحو تقديم المزيد من المشاريع ذات الأثر السريع التي تركّز على الجانب الإنساني في مختلف أرجاء دارفور كوسيلة لتسهيل عملية الإنعاش والتنمية في الإقليم.

## وجهة نظر

١٦ | خطوة في الاتجاه الصحيح في مجال حقوق الإنسان

تمثل وحدة حماية الأسرة والطفل في دارفور، وهي الوحدة الشرطية الأولى من نوعها في الاقليم، مثالاً على كيف يمكن لهيكليّة أن توفر سبل الإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عندما تركز عدة منظمات على هدف مشترك.

## الشؤون المدنية

١٧ | إعادة تفعيل آليات العدالة
التقليدية لحلّ النزاعات

عادت الآليات التقليدية لحلّ النزاعات العودة في المناطق النائية التي تقع خارج دائرة النظام القضائي الحكومي في مختلف أرجاء دارفور

## ثقافة

٢٥ | سلوى مختار صالح حول
تصميم الثوب السوداني

في معرض للثياب السودنية أقيم في مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور استمر على مدى سبعة أيام، تعرض مصممة محلية للأزياء أعمالها التي تأثرت بالموضة السودانية التقليدية والمعاصرة على حدٍّ سواء.

الدكتورة سلوى مختار صالح، إمرأة من دارفور، تعرض ثوباً من الشيفون قامت بتصميمه بنفسها. تقول الدكتورة سلوى إنها مزجت بين التقليدي والحديث لتصميم ثوب السهرة هذا. طرّز الثوب بأكسسوارات من الكريستال تشكل خطوطاً متماوجة. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد

# مؤتمر إقليمي يركز على قضية الأسلحة الصغيرة

إعداد: غيومار باو سوليه وكاترينا فيولنتي وأريل روبين

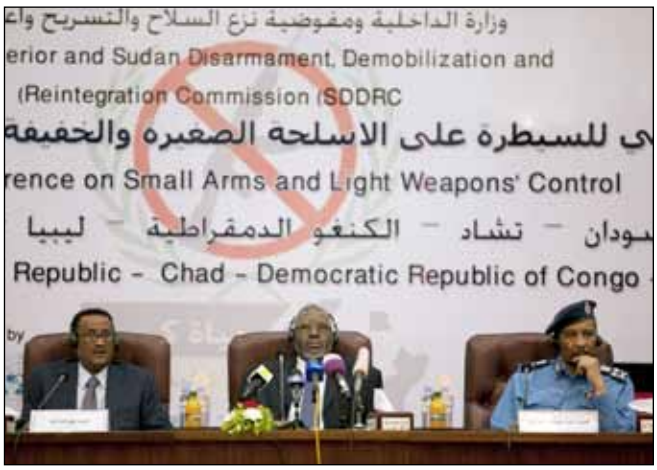


في ٢٣ مايو ٢٠١٢ إلتقى مسؤولون رفيعو المستوى من السودان والدول المجاورة في المؤتمر الإقليمي حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة في قاعة الصداقة بالخرطوم في السودان. يظهر في الصورة من اليسار إلى اليمين رؤساء المؤتمر، إبراهيم محمود وزير الداخلية السوداني، نائب الرئيس السوداني الحاج آدم يوسف ومدير عام شرطة السودان هاشم عثمان. تصزير ألبرت غونزاليس فاران، اليونامید

أنهى مؤتمر دولي حول الأسلحة الصغيرة وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا وجمهورية الكنغو الديمقراطية أعماله في الخرطوم في 32 مايو حول تطوير مستوى التعاون في ما بينها من خلال بالوصول إلى اتفاق بين السودان خلق آلية إقليمية مصممة للسيطرة على الأسلحة الصغيرة وإدارتها والوقاية ضد انتشارها.

إجتمعت الجارات الخمس، بدعم من سفارة ألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونامید، لتعزيز مجموعة من المبادرات حول أمن الحدود والبرامج التدريبية وتشارك المعلومات وبناء المؤسسات وتطوير مؤسسات ما بين إقليمية للسيطرة على الأسلحة والتخفيض من حدة الصراعات والتنمية الاقتصادية.

وقال النائب الثاني للرئيس السوداني الدكتور الحاج آدم يوسف في خطابه الافتتاحي إنّه لا يمكن أن تكون هنالك تنمية مستدامة طالما يحتل المواطنون الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. "نريد التطبيق العملي لما قلناه اليوم هنا، آلية حقيقية وفعالة وناشطة تستطيع أن تجني ثمارها كافة الدول الموجودة هنا."

ودعا الإعلان الختامي الذي وقع عليه وزراء الداخلية والأمن في كلّ من السودان وتشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وممثل جمهورية الكنغو الديمقراطية إلى الدعم المستمر من قبل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لهذه المبادرة.

وكان قد حضر المؤتمر الذي نظمته وزارة الداخلية ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج السودانيتين واستمر على مدى يومين، وزراء داخلية وأمن الدول المشاركة برفقة ممثلين من السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والمسؤولين الوطنيين ووكالات تنفيذ القانون والأمن وأكاديميين. ■

# إستمرار عملية نشر وثيقة الدوحة

إعداد شارون لوكونكا

في ١٥ مايو، في غرب دارفور، حضر أكثر من ٢٠٠ شخص بمن فيهم لاجئون سابقون من تشاد ونازحون ورحل من مناطق مستري وكنغو وهراسا ورشة عمل حول وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

وقد أقيمت ورش عمل مماثلة في مختلف أنحاء دارفور خلال هذا الشهر وشملت ورشة في ١٤ مايو في مدينة كلبس في غرب دارفور حيث حضر أكثر من ١٨٠ مشاركاً جلسة

# تعزيز قدرات موظفي ونزلاء السجون

إعداد عبد الله شعيبو

أطلقت اليونامید بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التاسع من مايو سلسلة من البرامج الخاصة بالتدريب على المهارات المهنية لموظفي السجون والنزلاء الأحداث في ولاية شمال دارفور. وقد اشتمل التدريب على دورات في اللّحام والبناء ومهارات الكهرباء وميكانيكا السيارات.

وقد تحدّث السيد جرماين باريكاقو، رئيس قسم سيادة القانون باليونامید، في الاحتفال الذي أقيم بالمعهد الفني بالفاشر، قائلاً إنّ الدورة التدريبية لموظفي السجون التي استمرت على مدى ستة أشهر والأخرى الخاصة بالأحداث الجانحين التي استمرت على مدى 54 يوماً تمثل "خطوة مهمة من شأنها ضمان استدامة السجون". وقال السيد باريكاقو إنّ البعثة ملتزمة بالعمل مع حكومة السودان وأطراف آخرين من أجل تقوية نظام السجون في البلاد. ومن ناحيته قال ممثل والي ولاية شمال دارفور، الدكتور التيجاني سنين إنّ ولاية شمال دارفور على استعداد للعمل مع اليونامید لتطوير نظام إدارة السجون في الإقليم. وأشار الوزير إلى أنّ التدريب على المهارات المهنية من شأنه تمكين النزلاء ليصبحوا أكثر فائدة للمجتمع بعد قضاء عقوباتهم المختلفة في السجن.

وتحدّث أيضاً في هذه المناسبة السيد أليمو كيداني تيكي، الضابط المسؤول عن قسم سيادة القانون ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشمال دارفور قائلاً- "إن هذه المشاريع مصممة من أجل دعم تمكين المجتمعات المحلية في إطار عملية استعادة الثقة في حكم سيادة القانون بينما تعمل في الوقت عينه على تقوية مؤسسات سيادة القانون". ■

# أصداء
## من دارفور

**مدير شعبة الاتصال الإعلام بالإنابة**
ديزان ظوراني

**رئيس شعبة النشر**
كيرك ل. كرويكر

**ضباط معلومات عامة**
آلاء مياحي
عبدالله شعيب
عماد الدين رجال

**مساعد معلومات عامة**
شارون لكونكا

**تصميم**
أري سانتوسو

**تصوير**
آلبرت غونزاليس فاران
سجود القرّاي

**ضباط علاقات إعلامية**
غيومار باو سوليه
رانيا عبدالرحمن

**كتّاب مشاركون**
كاترينا فيولانت
أريل روبن

facebook.com/UNAMID

twitter.com/unamidnews

إصدار اليوناميد ـ شعبة الاتصال والإعلام
بريد الكتروني: unamid-publicinformation@un.org
موقع الكتروني : http://unamid.unmissions.org



التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هـذا المنشور لا تعني التعبير عـن أي رأي على الإطلاق من جانب اليوناميد بشأن الحالة القانونية لأي دولة، إقليم، مدينة أو منطقة، أو سلطاتها، او بشأن تعيين حدودها أو تخومها . بالإمكان استخدام المـواد الـواردة في هذا المنشور بحرية أو إعادة طبعها، شريطة ذكر المنشور كمصدر.


# كلمة المحرر

في إطار سعينا لمواصلة تطوير أصداء من دارفور كمجلة إخبارية موثوقة لا تنحصر مهمتها على إعطاء التفاصيل عن الجهود التي تبذلها اليوناميد في دارفور فحسب بل وتتناول أيضاً الكثير من الموضوعات عن الناس في الإقليم. سنعمل على زيادة عدد صفحات المجلة خلال الشهور القادمة لاستيعاب عدد من الأقسام الجديدة. وسيعطينا الشكل الجديد للمجلة مساحةً لدعوة واستضافة كتاب الأعمدة وتوفير رسوم بيانية حول أحدث التطورات على الساحة الدارفورية وتقوية تغطيتنا المعمقة للقضايا ا التي تشتمل على تقديم عدة مقالات حول موضوع بعينه. وكجزء من استراتيجية أوسع نظلّ فيها على التزامنا بشعار المجلة "مجلة اليوناميد لأهل دارفور"، نعتزم إنشاء هيئة تحرير خارجية تضم أكاديميين وأعضاء آخرين من عقول الخبرة الدارفورية. تركز المقالات الخارجية، التي تخضع لعملية مراجعة من قبل مجموعة زملاء مما يسهّل نشر المقالات المساهمة في أصداء من دارفور، على مجالات حل الصراع والتنمية المستدامة وغيرها من القضايا ذات الأهمية الدائمة للإقليم.

يحدوني أمل، على المستوى الشخصي، مع توسع المجلة خلال الأشهر القادمة، بأن تجد الأصوات الدارفورية المتعددة صداها عالياً وواضحاً على صفحاتها من خلال التغطية الصحفية الفعالة للموضوعات ومن خلال المساهمات القيمة للكتاب الخارجيين. وتمشياً مع هذا الهدف، سنطلق عن قريب صفحة رسائل إلى المحرر حيث ننشر تعليقات القرّاء.

يمكنكم تقديم الرسائل لغرض النشر باللغة العربية أو الإنجليزية على ألاّ تتجاوز ١٥٠ كلمة وأن تشير الرسالة إلى مقال قد ظهر في الأعداد الحديثة من المجلة. علاوةً على ذلك، يجب أن تتضمن هذه الرسائل اسم الكاتب وعنوانه ورقم الهاتف. نأسف إذ أنّنا لن نعيد المقالات التي لم تنشر إلى أصحابها أو نرد عليها. يتم إخطار الكتاب ممن تختار مقالاتهم للنشر على صفحات المجلة وقد نعمل على اختصار الرسائل لاعتبارات تتعلق بالمساحة.

لإرسال الرسالة عبر البريد الالكتروني اكتب عبارة "رسائل إلى المحرر/ أصداء من دارفور" بالسطر الخاص بالموضوع وارسل رسالة إلكترونية إلى العنوان: unamid-publicinformation@un.org لإرسال الرسالة عبر البريد، يرجى كتابة العنوان التالي: رئيس قسم المطبوعات، شعبة الاتصالات والإعلام العام-اليوناميد-مجمّع مركز الأبحاث الزراعية، المكتب د ٢٠١، الفاشر، السودان.

على صعيد آخر، يسعدني أن أعلن أنّه بفضل عقد جديد سيتم تنفيذه عن قريب، سنتمكّن من طباعة أصداء من دارفور بدلاً من الاكتفاء بتوزيعها إلكترونياً. كان آخر عدد للمجلة تم طبعه في يونيو ٢٠١١ وعلى ذلك يتطلع فريق المطبوعات إلى العقد الجديد بحماسة كبيرة. عندئذ سنتمكّن مجدداً من وضع المجلة- بنسختيها الإنجليزية والعربية- في متناول من ليس بإمكانهم الوصول بسهولة من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية.

كيرك. ل. كرويكر
**رئيس قسم المطبوعات**

# على الغلاف

طفلة من معسكر أبو شوك للنازحين تقدم عرضاً لرقصة شعبية في مقر رئاسة اليوناميد في الفاشر بدارفور أثناء الاحتفال بذكرى اليوم العالمي لقوات حفظ السلام في ٢٩ مايو ٢٠١٢

الدكتورة سلوى مختار صالح تعرض ثوباً قامت بتصميمه، تعتمد الدكتورة على الطراز التقليدي والحديث في تصميم ثوبها. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد

# لجنة المتابعة تقيم وثيقة السلام

إعداد رانيا عبد الرحمن

**خلال** اجتماعها الثالث المنعقد في مدينة الدوحة بقطر في ٢٨ مايو نظرت لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في التقدم المحرز لناحية تنفيذ الوثيقة وقد أحاط الاجتماع علماً بالإنجازات المحققة من قبيل تدشين سلطة دارفور الإقليمية وإنشاء المحكمة الخاصة وتشكيل اللجنة العليا الخاصة بدارفور برئاسة رئيس الجمهورية. وقد عبّر أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء البطء في عملية التنفيذ ولا سيما البطء الناتج عن التأخير في دفع التخصيصات المالية والتوفير الكافي للمتطلبات اللوجستية للسلطة الإقليمية لدارفور. كما عبّر الأعضاء عن قلهم إزاء القتال الدائر بين الأطراف غير الموقعة وحكومة السودان.

وقد ترأس اجتماع لجنة متابعة التنفيذ السيد أحمد بن عبد الله آل محمود نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة قطر وحضرته كلّ من حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وممثلون من بوركينا فاسو وكندا وتشاد والصين ومصر وفرنسا واليابان وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي واليوناميد. ■

أثناء الاجتماع الثالث للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة المنعقد في الدوحة في ٢٨ مايو ٢٠١٢، ناقش المندوبون تحديات التنفيذ وقضايا أخرى ذات علاقة بوثيقة الدوحة. تصوير رانيا عبد الرحمن، اليوناميد.

## قرية فروق، شمال دارفور

٣٠ مايو ٢٠١٢، فتيات من قرية فروق يرحبن بوصول نائب الممثل الخاص المشترك لليوناميد للشؤون السياسية، عايشاتو منداودو سليمان التي افتتحت مركزاً صحياً وثلاث مدارس تكفلت ببنائها اليوناميد.. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

كرّست لمناقشة قضايا المصالحة والتنمية والتمويل وتنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور.

وفي وقت سابق من ذلك الأسبوع، في ٢١ مايو، إجتمع حوالى ٢٠٠ شخص في الخرطوم في فعالية مماثلة حول وثيقة الدوحة لسلام دارفور لمناقشة قضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية من بين موضوعات أخرى. وقد شملت الفعالية مشاركين يمثلون المرأة والشباب ومنظمات غير حكومية وعدد من قادة المجتمع الدارفوري في الخرطوم .

تستمر اليوناميد في مبادرة تسهيل إقامة ورش عمل مماثلة في جميع أنحاء الاقليم ترويجاً لوثيقة الدوحة التي اكتملت باجتماع عموم أصحاب المصلحة في دارفور وقد انعقد بمدينة الدوحة في قطر في مايو ٢٠١١. وفي يوليو ٢٠١١ وقعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على اتفاقٍ بروتوكولي دلالة على التزامهما بالوثيقة التي أصبحت الآن الإطار لعملية السلام الشامل في دارفور.

دعمت اليوناميد اكثر من ١٠٠ ورشة كرّست لنشر وثيقة الدوحة في مختلف أنحاء دارفور وفي الخرطوم وقد شارك أكثر من ٢٠ ألف شخص في هذه الورش. ■

## معسكر أبو شوك، شمال دارفور

في ١٧ مايو ٢٠١٢، أحمد إبراهيم أحمد (٣٧ عاماً) في معسكر أبو شوك للنازحين بشمال دارفور يلقّن ابنه آدم (٥ سنوات) كيفية كتابة آيات من القرآن الكريم. والسيد حمد "فقيه" وهو الشخص الذي يمتهن الطب التقليدي والطقوس الدينية وهو متخصص في إعطاء جرعة من الدواء الشعبي يقال إنّها تمدّ الفرد بوقاية خاصة من الأخطار والأمراض وانفطار القلب. تصوير ألبرت غونزاليس فاران،اليوناميد.

## كتلة تشريعية تخاطب قضايا نوع الجنس

إعداد شارون لوكونكا

في ١٧ مايو اختتمت اليوناميد والكتلة النسائية في المجلس التشريعي بدارفور ندوة مناصرة استمرت على مدى ثلاثة أيام وقد أقيم المنتدى لغرض تقييم التحديات التي تواجه المرأة الدارفورية وتشخيص الفجوات ذات العلاقة بنوع الجنس في التشريعات السودانية ودراسة الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان والخاصة بالمنع الفعال لظاهرة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الإقليم. حضرت أكثر من ٤٥ امرأة يمثلن المجلس التشريعي لشمال دارفور ومجالس المحليات بما في ذلك أعضاء اللجنة الدستورية والجهاز القضائي واتحاد المحامين ومؤسسات حكومية مختلفة هذه الجلسة التي أقيمت في مدينة الفاشر بشمال دارفور. وصرّحت السيدة حليمة تبن بوش، مستشارة والي شمال دارفور لشؤون المرأة والطفل ونائب رئيس اللجنة الخاصة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بولاية شمال دارفور بأنّ الندوة من شأنها أن تساعد في تقوية دور النساء التشريعيات على مستوى المجلس التشريعي الولائي وتعزيز قدراتهنّ في ترقية وحماية حقوق النساء والفتيات في شمال دارفور. ■

## التوقيع على اتفاق حول الأطفال الجنود

إعداد رانيا عبد الرحمن

في ١٠ مايو وقّعت حركة التحرير والعدالة الطرف في وثيقة الدوحة لسلام دارفور اتفاقاً على خطة عمل لحظر استخدام الجنود الأطفال في صفوف الحركة مما يعني التزام الحركة بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة. وبتوقيعها خطة العمل تكون حركة التحرير والعدالة قد ألزمت نفسها بوضع حدّ لأي شكل من أشكال تجنيد واستخدام الجنود الأطفال وإطلاق سراح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها والتعاون بشكل كامل مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واتخاذ التدابير لمنع تجنيد الأطفال وتعيين عنصر اتصال رفيع المستوى للتفاعل مع الأمم المتحدة ومنح الوصول الكامل لفرق الأمم المتحدة لمراقبة مدى الالتزام .

وتمثّل حركة التحرير والعدالة الحركة الخامسة على مستوى دارفور تُقدِم على تقديم خطة عمل بشأن الأطفال الجنود. واليوناميد في حالة حوار دائم مع حركات مسلحة أخرى، إضافة إلى حكومة السودان بهدف وضع خطط عمل إضافية. يقول السيد بوبكر دينغ، رئيس وحدة حماية الطفل باليوناميد: "اليوناميد هنا لتساعد أطراف النزاع والمجتمعات المحلية في كفالة الحماية الفعالة للأطفال في دارفور". ■

# تعزيز المشاركة في شمال دارفور

إعداد عماد الدين رجال

في ٣٠ مايو زار وفد من رئاسة اليوناميد بقيادة نائب الممثل الخاص المشترك للشؤون السياسية السيدة عايشاتو مندوادو سليمان قرية فروق على بعد ١٤٠ كيلومتراً شمال غرب الفاشر تقريباً، لتدشين إكمال المجموعة الأولى من مشاريع الأثر السريع في منطقة تتواجد بها الحركات في شمال دارفور. وقد استقبل الوفد المئات من النساء والرجال والأطفال وأعضاء من حركة تحرير السودان- جناح عبد الواحد أثناء زيارته لتدشين المشاريع التي تكفّلت بها اليوناميد في منطقة فروق، وبشكل أساسي المركز الصحي للقرية الذي بُنيَ حديثاً. وشملت الزيارة أيضاً المشاريع المنفذة التي سهلتها الفرقة الجنوب أفريقية في اليوناميد في مجال التعليم والصرف الصحي. وفي خطابٍ ألقته بهذه المناسبة، قالت السيدة عايشاتو: "دعوني أؤكّد لكم أنّنا سنسعى باستمرار إلى إيجاد سبل ووسائل إضافية لمساعدة مجتمعكم. إنّ كافة جهودنا الآن منصبّة ومتجهة نحو تحقيق السلام الدائم لجميع أهل دارفور". علاوة على هذا، أعلنت السيدة عايشاتو عن التزام البعثة بالاستمرار في تسهيل عمل وكالات الأمم المتحدة والعاملين في مجال العمل الإنساني. ومضت السيدة عايشاتو في حديثها مؤكدةً بأنّ البعثة ستعمل بتفانٍ من أجل دفع مهمتها إلى الأمام لتشمل مختلف أأأرجاء دارفور وتقديم الدعم لجميع المحتاجين. ومن خلال إعادة هيكلة برنامجها الخاص بمشاريع الأثر السريع وتأكيدها على أن تكون هذه المشاريع قائمة على الأولوية ومجتمعية، إستطاعت اليوناميد تنشيط جهودها وسط المجتمعات المحلية. وقد أصبحت مشاريع الأثر السريع، الموجهة نحو تحسين الصحة والصرف الصحي وتمكين المرأة والشباب وتعزيز التعليم وحماية البيئة، الأساس في تعزيز عمل اليوناميد وسط المجتمعات الدارفورية، بما في ذلك الرحل والعائدين والنازحين. ■

٣٠ مايو ٢٠١٢، نائب الممثل الخاص المشترك للشؤون السياسية، أثناء لقائها أهالي قرية فروق بشمال دارفور داخل مركز صحي جديد تكفلت ببنائه اليوناميد تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

## معسكر كرندنق، غرب دارفور

**٣ يونيو ٢٠١٢**، القيادات النسائية في معسكر كرندنق للنازحين بغرب دارفور في لقاءٍ مع السيد إدمون مولي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي أعلن منح ٢٩ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع لغرب دارفور. وقد شملت زيارة مساعد الأمين العام لدارفور، وقد استغرقت ثلاثة أيّام، لقاءاتٍ مع القيادات المجتمعية ومسؤولي الحكومة واليوناميد. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

# الفاشر، شمال دارفور

فتاة من معسكر أبو شوك في شمال دارفور تقدم فقرة استعراضية خلال الإحتفال باليوم الدولي لحفظة السلام في مقر اليوناميد.
تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

# توجيه التحية لحفظة السلام وإحياء ذكرى من ضحوا بأرواحهم

إعداد غيومار باو سولي

توجيه التحية لحفظة السلام وإحياء ذكرى من ضحوا بأرواحهم
إعداد غيومار باو سولي

٢٩ مايو، أحد أفراد حفظ السلام من الفرقة النيجيرية يعزف موسيقى أثناء الاحتفال باليوم العالمي لقوات حفظ السلام في مقر قيادة اليوناميد. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

في ٢٩ مايو حيّت اليوناميد تضحيات أولئك الذين خدموا باسم السلام، محتفلةً بذكرى اليوم العالمي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقد ركّز احتفال هذه السنة الذي جاء تكريماً لـ١٢٠ ألف فرد من قوات حفظ السلام يعملون في ١٧ بعثة منتشرة على نطاق العالم ورثاءً لأولئك الذين لقوا حتفهم أثناء الواجب على شعار: "حفظ السلام شراكة عالمية". وفي مقر قيادة بعثة اليوناميد في الفاشر بشمال دارفور، ترأست الاحتفال السيدة عيشاتو منداودو سليمان، نائب الممثل الخاص المشترك للشؤون السياسية، وكان برفقتها ممثلون من حكومة شمال دارفور ومسؤولو البعثة وقد اشتمل برامج الاحتفال على استعراض عسكري وشرطي وفعاليات ثقافية ووضع مهيب لإكليلٍ من الزهور. وقد عبّر ممثل الوالي ووزير البيئة والسياحة، السيد آدم محمد أحمد النحلة، عن تعازيه "لأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام في هذا البلد". وقالت السيدة عيشاتو في معرض إيصالها رسالة الأمين العام للأمم المتحدة "أصبح الهدف المطلق لأي بعثة سلام للأمم المتحدة أن تصبح غير ضروريّة وبغية الوصول إلى هذا الهدف سنبذل كلّ ما بوسعنا من أجل عملية حفظ سلام تتسم بالفعالية والكفاءة بقدر الإمكان".

وأضافت نائب الممثل الخاص المشترك للشؤون السياسية أنّ اليوناميد هي عملية حفظ سلام تجسد الشراكة الوثيقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقالت "إنّ هذه الشراكة بقوات حفظ سلام من كلا المؤسستين تعمل معاً جنباً إلى جنبٍ لم يسبق لها مثيل".

ووجه الاحتفال تحية خاصة إلى أفراد حفظ السلام التايلانديين الذين أنهوا مهمتهم. وقد أقيمت احتفالات مماثلة بمكاتب اليوناميد في كافة أرجاء الإقليم.

■

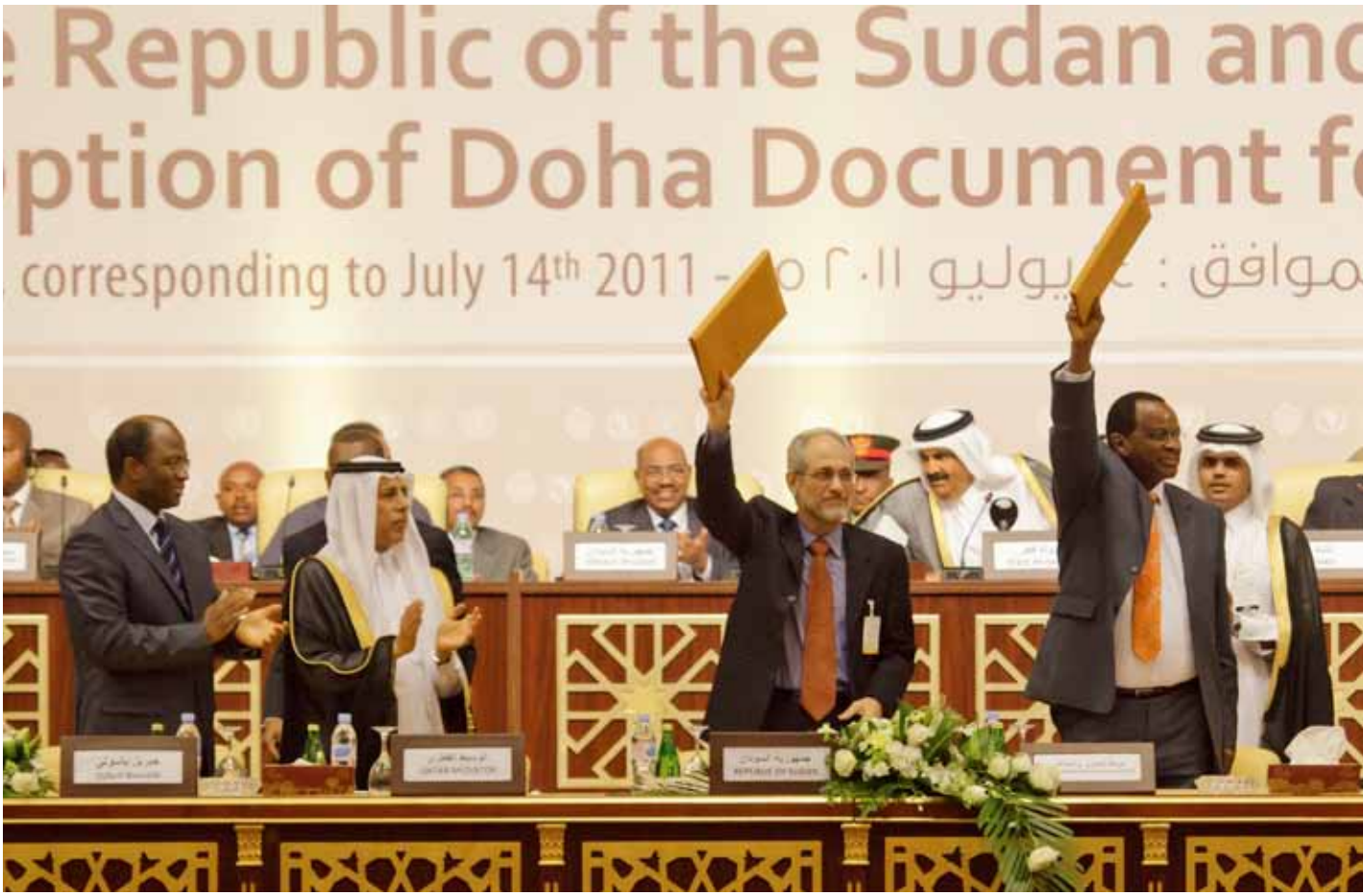


في ١٤ يوليو ٢٠١١، وقعت الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة وثيقة الدوحة لسلام دارفور في الدوحة، قطر. من اليسار إلى اليمين، جبريل باسولي، الوسيط المشترك (بوركينا فاسو)، أحمد بن عبدالله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية (قطر)، د. غازي صلاح الدين العتباني، مستشار رئيس الجمهورية، د. التيجاني سيسي محمد أتيم، رئيس حركة التحرير والعدالة، إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك.. تصوير أوليفيه شاسو، اليوناميد.

في يوليو ٢٠٠٨، كوّن الاتحاد الأفريقي لجنة دارفور التي أصبحت لجنة حكماء أفريقيا برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق تابو مبيكي والرئيس النيجيري السابق، عبد السلام أبو بكر والرئيس البورندي السابق، بول بويويا. كُلفت اللجنة بدراسة الوضع في دارفور ورفع توصيات باتخاذ تدابير تُعزز السلام والعدالة والمصالحة.

وتبعاً لذلك، تّم تعيين جبريل باسولي كبير وسطاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أغسطس ٢٠٠٨ للمضي بالعملية قدماً. ولكن لا زال الوضع في دارفور والحاجة إلى سلام دائم يحظى باهتمام الدول والمنظمات الإقليمية بما فيها الجامعة العربية. وفي سبتمبر ٢٠٠٨، أصدرت جامعة الدول العربية قراراً اقترح

"نريد لهذه الوثيقة أن تمهد الطريق إلى سلام ملموس في جميع أرجاء دارفور لأنّ الوقت قد حان لإنهاء الصراع وتعزيز النماء والتنمية."

حواء حامد

إستضافة قطر لمباحثات السلام.

وقد تعثرت المفاوضات التي كانت متقطعة أصلاً، في مرات عدة.

وفي ٢٠٠٩، تمت دعوة ممثلي المجتمع المدني في دارفور للحضور إلى الدوحة في قطر للمشاركة في مفاوضات الدوحة ١ وتلتها الدوحة 2 بالإضافة إلى المؤتمر الموسّع لأصحاب المصلحة في دارفور وكذلك سلسلة من الاجتماعات التي اختتمت في مايو ٢٠١١.

وفي الوقت عينه، في فبراير ٢٠١٠، تمّ تكوين حركة التحرير والعدالة وهي تحالف يضم عدداً من الحركات المسلحة من خلال دمج مجموعات طرابلس وأديس أبابا، بينما علّقت حركة العدل والمساواة مشاركتها في المحادثات

# إتفاقيات سلام دارفور: التحديات والفُرص

بعد مضي عام على تبني وثيقة الدوحة لسلام دارفور تجري أصداء من دارفور تحقيقاً حول تطور عملية المفاوضات والتحديات التي واجهتها.

**بقلم عبدالله شايبو**

أدى الصراع في دارفور إلى نزوح مليوني شخص يعيشون في معسكرات تنتشر في الإقليم وآلاف اللاجئين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. شارك الكثير من الفاعلين في البحث عن اتفاق سلام فعّال ومستدام لا يعالج جذور الصراع ويمكن من عودة النازحين وحسب، بل يُمّكِن الحركات المسلحة في دارفور والحكومة السودانية من إيجاد أرضية مشتركة.

يعود تاريخ عملية السلام في دارفور إلى سبتمبر ٢٠٠٣ عندما قامت الحكومة التشادية بدور الوساطة في محادثات أبشي التي أفضت إلى أوّل اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش تحرير السودان. وعلى الرغم من عدم تنفيذ نتائج المحادثات بصورة رسمية، اعتبر أول إعلان صريح للطبيعة السياسية للصراع وتنامي الاهتمام الدولي. شكّلت المحادثات بداية جهود الاتحاد الأفريقي لأخذ زمام المبادرة لمعالجة الوضع.

عقدت أوّل محادثات رسمية تحت وساطة الاتحاد الأفريقي في ١٨ أبريل ٢٠٠٤ في العاصمة التشادية إنجمينا حيث وُقِع اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. إنتقل فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي إلى مقر الاتحاد في أديس أبابا، أثيوبيا حيث وُقع اتفاق بتشكيل لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دارفور في مايو ٢٠٠٤.

نقل الرئيس النيجيري السابق ورئيس الاتحاد الأفريقي لاحقاً، أولوسيغن أوبسانجو المفاوضات إلى أبوجا، نيجيريا حيث عُقدت ست جولات من التفاوض سبقت توقيع اتفاق سلام دافور في ٥ مايو ٢٠٠٦ بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان فصيل مني مناوي. ولسوء الحظ، وعلى الرغم من أنّ الاتفاق أفضى إلى بروتوكولين وإعلان واتفاق، لم يدعم الاتفاق بواسطة الحركتين الرئيستين، حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد وبعض الحركات الصغيرة الأخرى.

وصلت عملية السلام في دارفور إلى طريق مسدود بعد اجتماعات أبوجا حيث رفضت الحركات الأخرى اتفاقية أبوجا بحجة أنها لا تلبي جميع مطالبها. ومنذ ذلك الحين، شملت التطورات في سلام دارفور تعيين سالم أحمد سالم وجان إلياسون كوسيطين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٦ وتضمنت مهمتهما توحيد الحركات المتمردة وإنشاء عملية وساطة موحدة. ونتيجة لجهودهما، عُقدت اجتماعات في أروشا واجتماعان في طرابلس.

في أكتوبر ٢٠٠٧، نظم مبعوثا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مؤتمر سِرت الذي ضم عدداً من الحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني في دارفور وممثّلين عن الحكومة السودانية للتوصل إلى اتفاق سلام. قاطعت كلّ من حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم وجيش تحرير السودان، فصيل عبد الواحد المؤتمر ولكن حضره جيش تحرير السودان، الوحدة وجيش تحرير السودان، خميس أبكر وحركة العدل والمساواة، القيادة الجماعية. هدفت المفاوضات إلى إيجاد حلول للقضايا التي لم تُحل في اتفاق أبوجا ولكن لم يحقق المؤتمر أي نتائج.

ومع غياب أي تقدم في المفاوضات، إستقال السيّد سالم والسيد إلياسون في يونيو ٢٠٠٨ متعللين بعدم استعداد أطراف النزاع للجلوس للتفاوض وتقديم تنازلات.

في ٢٨ مايو ٢٠١١، تعثرت المحادثات في المؤتمر الموسّع لأصحاب المصلحة في دارفور في الدوحة، قطر عندما رفض ممثلو النازحين ومنظمات المجتمع المدني في دارفور المشاركة في البداية بسبب تأخر وصول عدد من القادة. عالج الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جبريل باسولي ووزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، أحمد بن عبدالله آل محمود مشاكل الممثلين مؤكدين جهود الوساطة لضمان المشاركة الكاملة لجميع المدعوين. أستؤنفت المداولات لاحقاً. تصوير: أوليفيه شاسو، اليوناميد.

ودعا الحكومة السودانية والحركات المسلحة للمساهمة في خلق بيئة مؤاتية لتنفيذه.

أبـان الممثل الخاص المشترك، غمباري قائلاً إنّه بينما يمثل توقيع الطرفان على وثيقة الدوحة لسلام دارفور خطوة مهمة للأمام بحثاً عن سلام مستدام، لا زالت هناك تحديات صعبة بما في ذلـك كيفية إشراك الحركات المسلحة التي لا زالت تحمل السلاح. حثّ الممثل الخاص المشترك، غمباري الحكومة السودانية والحركات المسلحة على الوصول إلى اتفاق وقال إنّه "يمكن اعتبار وثيقة الدوحة لسلام دارفـور خطوة هامة للأمام بحثاً عن السلام والاستقرار في دارفور."

وفرت اليوناميد الخبرة الفنية والدعم اللوجستي لنشر الوثيقة وحثّت الحركات غير الموقعة على توقيع الوثيقة. تترأس اليوناميد حالياً لجنة وقف إطلاق النار التي تكونت

> "بالتأكيد، صادق قطاع عريض من أصحاب المصلحة في دارفور على وثيقة الدوحة لسلام دارفور لأنها بالتحديد تعالج الأسباب الجذرية للصراع ومآلاته."
>
> إبراهيم غمباري

بموجب وثيقة الدوحة لسلام دارفور لتجتمع بصورة دورية للقيام بعملية التحقق للقوات كجزء من الترتيبات النهائية التي وضعتها الوثيقة.

نفذت اليوناميد، بالتعاون مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، أكثر من ٣٠ ورشة عمل هدفت إلى نشر وثيقة الدوحة لسلام دارفور في شتى أرجاء دارفور والخرطوم. عبّر المشاركون في هذه الورش عن تأييدهم للوثيقة ودور اليوناميد في نشرها. وشارك في ورش النشر هذه قطاعات من المجتمع الدارفوري والمرأة والشباب والنازحين. وقالت السيّدة حواء حامد وهي من قيادات المرأة في الفاشر "نُريد لهذه الوثيقة أن تمهد الطريق إلى سلام ملموس في جميع أرجاء دارفور لأنّ الوقت قد حان لإنهاء الصراع وتعزيز النماء والتنمية." وأضافت: "على الرغم من صعوبة مشاركة أهل دارفور الآخرين في هذه الورش

أتاح المؤتمر الموسّع لأصحاب المصلحة في دارفور الفرصة للمشاركين لتكوين مجموعات عمل لمناقشة قضايا محددة مثل حقوق الإنسان والتعايش السلمي. حضر المؤتمر أكثر من ٥٠٠ شخص. تصوير أوليفيه شاسو، اليوناميد.

"لا يمكن أن نعيش بهذه الطريقة، نُريد سلاماً شاملاً لجميع أهل دارفور."

- محمد حمدان

مع الحكومة السودانية. إستؤنفت المحادثات بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة في يونيو ٢٠١٠ في الدوحة واختتمت في ١٤ يوليو ٢٠١١ باعتماد وثيقة الدوحة لسلام دارفور التي وقعت عليها الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة في التاريخ نفسه.

غطت الوثيقة الجوانب الاجتماعية والسياسية للوضع في دارفور بما في ذلك تقاسم السلطة والثروة والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الجوانب. تمثل وثيقة الدوحة لسلام دارفور سنوات من المباحثات تُوجت بالمؤتمر الموسّع لأصحاب المصلحة في دارفور الذي ضّم أكثر من ٥٠٠ مشارك بمن فيهم النازحون واللاجئون وممثلو المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومبعوثون خاصون لأكثر من ١٣ بلداً وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية.

كإنجاز تاريخي، شكّل مؤتمر الدوحة منبراً لحوار مباشر بين حركة التحرير والعدالة و حركة العدل والمساواة و الحكومة السودانية ومنظمات المجتمع المدني الدافوري. وأشار الممثل الخاص المشترك لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد)، البروفسور إبراهيم غمباري قائلاً "بالتأكيد، صادق قطاع عريض من أصحاب المصلحة في دارفور على وثيقة الدوحة لسلام دارفور لأنّها بالتحديد تعالج الأسباب الجذرية للصراع ومآلاته."

عقب هذه التطورات، رحّب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم ٢٠٠٣ الصادر يوم ٢٩ يوليو ٢٠١١ بتوقيع وثيقة الدوحة لسلام دارفور وطالب جميع أطراف النزاع ببذل الجهود للوصول إلى ترتيبات نهائية لوقف إطلاق النار وتحقيق سلام دائم في الإقليم. وأقرّ مجلس الأمن بالدور التكميلي المحتمل للعملية السياسية في دارفور التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

"شملت ورش العمل الخاصة بالوثيقة أكبر عدد من أهل دارفور ولا زالت الجهود مبذولة لجذب الحركات الرافضة لضمان تحقيق سلام وأمن دائمين في الإقليم."

لاميكي كاويشي

الرئيس عمر البشير كمعالم بارزة في مسيرة الوثيقة. وأضاف "في ما يتعلق بتقاسم السلطة، تم إنجاز الكثير. ونحن نبذل جهوداً لترتقي الأطراف والحكومة إلى مستوى الطموحات."

وعلى الرغم من إحراز تقدم في عملية نشر الوثيقة، عبّر المراقبون عن قلقهم تجاه بطء وتيرة التنفيذ بصورة عامة، غالباً بسبب التأخر في سداد المبالغ وتوفير الدعم اللوجستي اللازم للسلطة. وأبدى البعض قلقهم تجاه القتال الدائر بين الحكومة السودانية والحركات غير الموقعة في بعض المناطق.

وأشار البعض إلى الحاجة الماسة إلى بناء إجماع وسط الشركاء الدوليين وإلى الوضع المتردي للاقتصاد السوداني والمخاطر التي تسببت بها المناوشات على الحدود مع جنوب السودان وهي تشكل عوائق تعرقل مسيرة الوثيقة. وقال محمد حمدان، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان في دارفور، "التحدي الحقيقي هو تمتعنا بالقدرة على معالجة هذه التحديات ومواجهتها بالإرادة السياسية المطلوبة بدلاً من التهرب منها. وأضاف "لا يمكن أن نعيش بهذه الطريقة، نُريد سلاماً شاملاً لجميع أهل دارفور."

في حين أطلع الممثل الخاص المشترك، غمباري الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على التقدم المحرز في نشر وتنفيذ وثيقة الدوحة. وطالب الجهات الدولية الرئيسية بتقديم الدعم الملموس لجهود اليوناميد للدفع بعملية السلام إلى الأمام مع تشجيع الحركات الرافضة بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

وأكّدت قيادة البعثة أنّ جهود اليوناميد في مجال حماية المدنيين في دارفور وتوفير الحماية لموظفي العمل الإنساني قد نتج عنها إنخفاض كبير في وتيرة العنف المرتبط بالمعارك في الإقليم وتمكين المزيد من النازحين من العودة إلى ديارهم. وعلى الرغم من هذه المكاسب، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب أن يُنجز. وما زال هناك ١,٧ مليون نازح يعيشون في المعسكرات في دارفور وأكثر من ٣٥ ألف لاجئ يعيشون في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من وجود عدد من المنتقدين والرافضين لهذه الوثيقة، ينظر الكثيرون إلى الوثيقة علىأنّها أفضل وسيلة لمعالجة احتياجات نازحي دارفور وبقية سكان الإقليم وحلّ المشاكل الرئيسية التي تسببت بالصراع. ■

في ٨ فبراير ٢٠١٢ في الفاشر في دارفور، شهد المئات احتفال تدشين المقر المؤقت للسلطة الإقليمية لدارفور. وهي مسؤولة عن تنسيق تنفيذ نصوص وثيقة الدوحة لسلام دارفور ونشاطات التنمية لما بعد الصراع. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

عقبلمؤتمر الدوحة الثاني الذي حضره ٢٥٠ من ممثلي المجتمع المدني في دارفور، إندلع القتال في معسكر كلمة بجنوب دارفور في ٢٤ يوليو ٢٠١٠ بين النازحين المؤيدين للمشاركة في المؤتمر والرافضين لها والذين يزعمون أنّهم لم يمثلوا تمثيلاً كاملاً في المؤتمر. أسفرت المواجهات عن ٣٥ قتيلاً على الأقل ونزوح ٢٥ ألف نازح عن المعسكر. زار نائب الممثل الخاص المشترك، محمد يونس مدينة نيالا في ١ أغسطس ٢٠١٠ والتقى والي جنوب دارفور وشيوخ معسكر كلمة لمناقشة الوضع الأمني والإنساني ومعالجة وجود الأسلحة داخل المعسكر. وقعت حوادث مشابهة في معسكر الحمادية بالقرب من زالنجي أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص. تصوير: أوليفيه شاسو، اليوناميد.

وعدم مشاركة المجموعات غير الموقعة في هذا الجهد، نحن حريصون على نجاح الوثيقة وندعو الأطراف إلى المشاركة في تنفيذ الوثيقة."

أشار السيّد لاميكي كاويشي، رئيس قسم الشؤون المدنية بالوكالة، إلى أنّ نشاطات نشر الوثيقة قد تُفضي إلى أوسع مشاورات تعقد في دارفور. إذ شارك فيها أكثر من ٢٣ ألف شخص حتى الآن. "شملت ورش العمل الخاصة بالوثيقة أكبر عدد من أهل دارفور ولا زالت الجهود مبذولة لجذب الحركات الرافضة لضمان تحقيق سلام وأمن دائمين في الإقليم."

وأشار السيّد كاويشي إلى عدم وجود أي حوادث خلال الورش، ولم تُقيّد الحكومة السودانية حرية التعبير لأي شخص. وأضاف "هذه قصة نجاح للوثيقة." "تم تأسيس المؤسسات الرئيسية التي نصّت عليها الوثيقة وتم اعتماد ميزانية السلطة الإقليمية لدارفور وبرامجها."

يمكن القول إنّ السلطة الإقليمية لدارفور التي يترأسها التيجاني سيسي هي أبرز الكيانات الإدارية الجديدة التي تكونت بموجب وثيقة الدوحة لسلام دارفوي، وهي مسؤولة عن تنسيق تنفيذ نصوص وثيقة الدوحة لسلام دارفور ونشاطات التنمية لما بعد الصراع. يتكون الجهاز التنفيذي لسلطة دارفور الإقليمية من ١٢ عضواً يمثلون ولاة ولايات دارفور الخمس و١٠ وزراء وأربعة مفوضين ورئيس صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور. ويتمتع أعضاء الجهاز التنفيذي لسلطة دارفور الإقليمية، الذين يعينهم رئيس الجمهورية، بصلاحيات وزراء الدولة. خمسة منهم من منسوبي حركة التحرير والعدالة.

أبان السيسي في لقاء صحفي في الخرطوم أن تنفيذ الوثيقة لجميع أهل دارفور وعبر عن التزامه بالعمل مع الجميع لضمان التنفيذ الكامل للوثيقة ومعالجة قضية العودة الطوعية للنازحين. وصرّح قائلاً "على الرغم من التحديات، نحن متفائلون بأنّ أهل دارفور سيحققون إنجازات لتغيير الوضع في الإقليم. وقد أكدّ المجتمع الدولي دعمه لمساعدتنا لتنمية ولاياتنا."

ولكي تحقق وثيقة الدوحة لسلام دارفور هدفها النهائي، أكدّ كاجيتان بانسيكا، مسؤول الشؤون السياسية باليوناميد، أنّ اليوناميد ستركز على الذين لم يوقعوا بعد. وقال "يجب ألا تُغلق نافذة الفرص" وأضاف "تهدف نشاطات النشر إلى تقديم نص الوثيقة وإيصال محتواها لزيادة الوعي باتفاق السلام وما يحمله لأهل دارفور." واستشهد السيّد بانسيكا الذي حثّ الحكومة والأطراف الأخرى على ضمان إيصال رسالة الوثيقة إلى كلّ ركن في دارفور لتعزيز قبولها وضمان التنفيذ السليم لها، بقيام السلطة الإقليمية لدارفور وإنشاء المحكمة الخاصة وتكوين اللجنة العليا لدارفور برئاسة

"معظم النازحين الذين يسكنون في معسكرات الآن لربما كانوا يملكون أراضي قبل أن يجبروا على الهروب، ولذلك فمن المحتمل أن يكون آخرون قد احتلوا أراضيهم"

– كليمانس بيسيم آسو

لليوناميد فقد سمحت بعض القبائل لأفراد قبائل أخرى لا تملك الأراضي بالاسقرار على قطعة أرض معينة واستغلالها.

وعلى حدّ كليمانس بيسيم آسو من قسم الشؤون القانونية باليوناميد: "ينص مبدأ القانون العام على أنّه لا يجوز لأي أحد الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة".

وفي محاولة منها لمعالجة الأسباب الجذرية لنزاعات الأراضي، طوّرت اليوناميد قاعدة بيانات شاملة صممت لتوفير معلومات عن الموارد الطبيعية في دارفور، ويتوقع أن تتم الاستفادة من هذه المعلومات في صياغة السياسات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل قسم الشؤون المدنية التابع لليوناميد مع المجتمعات في جميع أنحاء دارفور لتفعيل عمل الآليات التقليدية لفض النزاعات ومساعدة أهل دارفور في حلّ نزاعات الأراضي بصورة فاعلة من دون اللجوء إلى حلها عبرالمحاكم (راجع آليات تفعيل العدالة التقليدية في هذا العدد من مجلة أصداء من دارفور).

إنّ اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور التي وقعت بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة هي حصاد سنتين من المفاوضات، ويخاطب الفصل الثالث من الاتفاقية تطوير الأراضي وإدارتها. لا بدّ من إنشاء آليات لضمان استدامة إدارة واستخدام الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية. لا بدّ من استشارة جميع المواطنين الذين تضرروا من تطوير الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية وأخذ آرائهم في الاعتبار.

كما خاطبت اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور قضايا التعويضات حيث ذكرت أنّه يحق للأفراد الذين تضررت ممتلكاتهم وسبل كسب

نساء وأطفال المناطق الريفية خارج الفاشر بولاية شمال دارفور يقطعون يومياً مسافات بعيدة سيراً على الأقدام لجمع الحطب واحضاره لأسرهم.

# نحو تسوية سلمية لنزاعات الأراضي

تعمل اليوناميد وشركاؤها مع المجتمعات في جميع أنحاء دارفور لتسوية نزاعات الأراضي عبر تفعيل الآليات التقليدية المستخدمة في حلّ مثل هذه النزاعات.

**بقلم شارون لوكنكا**

تسببت نزاعات الأراضي في دارفور على مدى سنوات بزيادة وتيرة التوترات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

تعتبر نزاعات الأراضي التي تحدث بين شبه الرحل والمزارعين من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الصراع في دارفور المستمر منذ عدة سنوات. ولإيجاد حلّ لهذه القضية، تعمل البعثة المشتركة للاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) وشركاؤها مع المجتمعات في جميع أنحاء دارفور لتسوية نزاعات الأراضي وتشجيع التعايش السلمي بينهم.

كما ويعمل قسم الشؤون المدنية التابع لليوناميد مباشرة مع مفوضية أراضي دارفور التي تمّ تكوينها تحت مظلة السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور وتعرف الآن بسلطة دارفور الإقليميّة. تمّ تكوين مفوضية أراضي دارفور في العام ٢٠٠٦ بموجب اتفاقية سلام دارفور التي نصت من بين جملة أمور أخرى على عدم تمسك الذين استولوا على الأراضي بالقوة إبان الأعمال العدائية بحق الاستقرار فيها.

ووفقاً لمكتب الشؤون القانونية التابع

إمرأة بالقرب من مدينة كتم، شمال دارفور، 8 أغسطس 1102. الصورة لآلبرت غونزاليس فران، اليوناميد.

على الرغم من وجود آليات في اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور تتعامل مع قضايا الأراضي، لم توقّع جميع حركات دارفور عليها ما أدّى إلى تعقيد البيئة السياسية في التعامل مع نزاعات الأراضي.

الهروب، ولذلك فمن المحتمل أن يكون آخرون قد احتلوا أراضيهم".

بالإضافة الى ذلك، فقد اندلع الصراع في بعض مناطق دارفـور بين مجموعات قبائل زراعية مستقرة وأخرى رعوية، حيث لجأت الأخيرة الآن إلى الزراعة نتيجة لتغيّر أنماط الحياة. ولمعالجة هذا الوضع، تستمر اليوناميد بمشاركة القادة المحليين بإجراء حوار بين المجتمعات للوصول إلى قرارات ودية بشأن تقاسم الموارد واستخدامها.

تبنت ١٢٨ دولة في لجنة الغذائي العلمي التابعة للأمم المتحدة في ١١ مايو ٢٠١٢ بالإجماع سياسة لحماية السكان المحليين. حيث دعت الوثيقة الحكومات إلى أن تكون شفافة بشأن تعاملات الأراضي والتشاور مع المجتمعات المحلية والدفاع عن حقوق المرأة للحصول على أراضٍ وحماية حقوق السكان الأصليين الذين يستخدمون هذه الأراضي، كما شددت الوثيقة على مسؤولية المؤسسات التجارية والشركات متعددة الجنسيات في احترام حقوق الإنسان عندما تنتقل إلى أي منطقة.

يعتمد أهل دارفور رحلاً كانوا أو مستقرين في كسب عيشهم على الأراضي، فهم لا يعتمدون على الأراضي فقط في الحصول على الطعام وإنما يعتمدون عليها في الحصول على الأدوية البلدية التي يستخدمونها في العلاج. كذلك،ى فإن أهل دارفـور يستخدمونها في بناء منازلهم لإسكان أسرهـم، ولهذا السبب لا تزال الإدارة العليا لليوناميد تشدد على أن تسوية نزاعات الأراضي الحالية وتطوير آليات أكثر كفاءةً للتعامل مع هذه النزاعات هي من العوامل الأساسية في تعزيز السلام الدائم في المنطقة. ■

نازحة تعمل في الزراعة في معسكر زمزم، ٦ فبراير ٢٠١٢

# إمتلاك الأراضي في دارفور

**بقلم شارون لوكنكا**

كانت دارفور دولة مستقلة يحكمها السلاطين حتى العام ١٩١٦ عندما أطاح البريطانيون بآخر سلاطينها وهو السلطان علي دينار.

تتميز دارفور دون غيرها من مناطق السودان الأخرى بميزة فريدة بشأن القوانين التي تحكم علاقات الأرض. ففي السودان بشكل عام، تخضع حيازة الأرض وملكيتها للقوانين الوضعية والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية في حالات عدم توفّر نصوص قانونية. يعمل دستور السودان الانتقالي للعام ٢٠٠٥ وقانون المعاملات المدنية للعام ١٩٨٤ وقانون أصول الحكم للعام ١٩٨٣ كآليات لتحديد حيازة الأرض وملكيتها في السودان.

وبموجب قانون المعاملات المدنية، فإنّ أي أرض لم تسجَّل في ٦ أبريل ١٩٧٠ تعتبر ملكاً للحكومة، لذلك فإنّ أي شخص منح أرضاً بواسطة حكومة السودان له حق قانوني باستخدامها والانتفاع منها.

لا يزال القانون العرفي الذي طوَّره سلاطين الفور في دارفور متبعاً في المحاكم والأجهزة الادارية لحكومة دارفور، كما يطبِّقه زعماء القبائل وحكماء المجتمعات. يطبِّق الحكماء وزعماء القبائل هذه القوانين العرفية لفض نزاعات الأراضي وايجاد تسوية مناسبة لها، وعلى الرغم من أنّ القوانين العرفية ليست مكتوبة إلا أن الحكماء وزعماء القبائل يتذكرونها ويعملون بها.

يطبق القانون العرفي أو الحواكير في دارفورعلى الأراضي التي منحها سلاطين دارفور لزعماء القبائل والنبلاء ورجال الدين والمحاربين وغيرهم من الذين يعملون في خدمة السلاطين. ووفقاً للقانون العرفي، فإنّ أي قبيلة أو أسرة تمتلك أرضاً لها شيخ أو شخص منتخب يعمل على تحصيل الإيرادات من المزارعين أو من الذين يستخدمون الأرض لرعي ماشيتهم.

أصحاب الأراضي في دارفور يحكمون بالقانون العرفي الذي يمنعهم من سوء استغلال ملكيتها. وهذا القانون العرفي بالتحديد يسمى قانون دالي وهو أحد سلاطين الفور وقد وضع ذلك القانون. ■

عيشهم بفعل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية، أن يحصلوا على تعويضات. كما خاطبت الاتفاقية الحقوق التقليدية وأشارت إلى أنه لا ينبغي لفرد أو مجموعة أفراد أن يحرموا من أي حقوق تقليدية أو تاريخية تتعلق بأراضيهم.

على الرغم من وجود آليات في اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور تتعامل مع قضايا الأراضي، لم توقّع جميع حركات دارفور عليها ما أدّى إلى تعقيد البيئة السياسية في التعامل مع نزاعات الأراضي.

وذكر النازحون في دارفور أنّ احتلال الأراضي هو السبب الرئيسي الذي حال دون عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. ووفقاً لكليمانس بيسيم آسو: "معظم النازحين الذين يسكنون في معسكرات الآن لربما كانوا يملكون أراضي قبل أن يجبروا على

# المساعدة الإنسانية

فتيات من معسكر أبو شوك للنازحين، شمال دارفور، يرقصن ويغنين احتفالاً في حفل تدشين ١٠ فصول جديدة في ٣ مدارس في أبو شوك، في ١٨ أبريل ٢٠١٢. بنت الكتيبة الرواندية ٢٩ فصلا كجزء من مشاريع الأثر السريع. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

الثانية والجمعية العامة تقارير بشأن تنفيذها. إن الجهة المناط بها محاسبة تنفيذ مشاريع الأثر السريع هي اليوناميد والتي تعمل هي الأخرى مع نطاق واسع من الشركاء من أسرة الأمم المتحدة بالإضافة إلى العمل مع الوكالات الوطنية والدولية لتحقيق الأهداف المنشودة.

رعت اليوناميد في دارفور وحدها أكثر من ٥٠٠ مشروع من مشاريع الأثر السريع أكملت منها حوالى ٣٥٠ مشروعاً، أما المشاريع التي لم تكتمل بعد، فهي إما في مراحل الاكتمال المختلفة أو في مرحلة البداية لتنفذ بواسطة أقسام اليوناميد المختلفة. وتنفذ جميع المشاريع بإشراك رجال ونساء وأطفال المجتمعات الذين يشاركون بفاعلية في العمل.

وقال السيد محمد عمر "نحن حقيقة نثمِّن جهود اليوناميد والعاملين بها في جلبهم لوسائل الراحة والخدمات لأهلنا، نحن سعداء جداً لما يقدمونه من خدمات".

ويقول أحد سكان معسكر أبوشوك للنازحين في الفاشر، ولاية شمال دارفور، "سوف يعزز تعاون اليوناميد مع السكان

# تعزيز العلاقات مع مجتمعات دارفور

إدارة اليوناميد تقود البعثة إلى المزيد من مشاريع الأثر السريع التي تركز على تقديم المساعدات الإنسانية في أنحاء دارفور كوسيلة لتسهيل الإنعاش والتنمية في المنطقة.

**بقلم عبدالله شعيبو**

في مسعىً لها لتنشيط تفويض العملية المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد)، قامت البعثة في ديسمبر العام ٢٠١١ بإعادة هيكلة برنامج مشاريع الأثر السريع. يتكون البرنامج الجديد من ست (٦) أولويات هي: الصحة والإنعاش المبكر وكسب العيش، وتمكين السكان المحرومين وحماية البيئة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

تعد مشاريع الأثر السريع جزءا من تركيز اليوناميد على الإنعاش المبكر والتنمية وتهدف الى دعم المبادرات الموجهة نحو جوانب الحياة الأساسية، لذلك صممت مشاريع الأثر السريع لمعالجة جذور المشاكل التي أدت إلى الوضع الراهن في دارفور.

وقال زراب إلـزاروف مسؤول الشؤون الإنسانية باليوناميد "يحتاج السكان المتضررون من الأزمة(في دارفو) إلى دعم ينقذوا به حياتهم". حيث تعرضت مجتمعاتهم ومؤسساتهم ومعاشهم للدمار والضعف، لذا يعمل برنامج الإنعاش على استعادة الخدمات وسبل كسب العيش.

ووصف السيد إبراهيم غمباري الممثل الخاص المشترك لليوناميد في الاجتماع العام الذي عقده مؤخراً في الفاشر، ولاية شمال دارفور، مشاريع الأثر السريع بأنّها مشاريع أساسية لدعم توجه اليوناميد الرامي إلى التكامل الاجتماعي وفضّ الصراع والمصالحة التي تساهم بدورها في عملية السلام في دارفور.

ولعبت السيدة عايشتو منداودو سليمان، نائب الممثل الخاص المشترك لليوناميد للشؤون السياسية ورئيسة لجنة مشاريع الأثر السريع دوراً بارزاً في إكمال هذه المشاريع وجعلها ترى النور. حيث افتتحت السيدة منداودو في شهر فبراير من العام ٢٠١٢، ٩ مشاريع تنمية في منطقة كوما قرضايات بولاية شمال دارفور. وتعتبر كوما قرضايات تجمعاً لـ ١١ قرية يبلغ عدد سكانها أكثر من ٤ آلاف نسمة عادوا إلى القرية العام ٢٠٠٩ بعد أن شردوا بسبب الصراع.

وقالت السيدة منداودو في خطابها الذي ألقته أمام مجتمع المنطقة بمناسبة افتتاح مشاريع الأثر السريع بها "إن اليوناميد ملتزمة بتقديم المساعدة لمجتمعات مثل مجتمع كوما قرضايات ليتمكنوا من بناء واستعادة حياتهم من جديد". وأردفت قائلة "ستستمراليوناميد بدعم جهودكم الرامية إلى تعزيز السلام في مجتمعاتكم".

و تقدم اليوناميد لأي مشروع تسهيلات تقدر بـ٢٥ ألـف دولار، تعطى مباشرة إلى المنظمة غير الحكومية التي تعمل مع اليوناميد والمجتمع لإكمال المشروع. وفي أحد مشاريع بناء كوما قرضايات، وفَّر الأهالى الأيدي العاملة و٣٦ ألف طوبة، بينما وفرت اليوناميد الأسمنت والأدوات بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته عبر الفرقة السنغالية والقوات الرواندية.

تقوم البعثة بتمويل مثل هذه المشاريع ومن ثم تقدم لمجلس الأمن الدولي واللجنة

على وجه الخصوص حيث قالوا إنّ هناك صلة دم تربط بينهم.

وفي وقت مبكر من هذا العام، قدمت قوات الكتيبة الرواندية ٢٣ مساعدة للمجتمع المحلي لبناء مدرسة مفروشة بالكامل. وكان الهدف منها دعم التنمية المستدامة في قرية "تربا" التي تقع على بضع كيلومترات جنوب الفاشر، ولاية شمال دارفور. وقد عبَّر سكان القرية عن شكرهم وامتنانهم للقوات لما يعتبرونه الإنجاز الكبير الذي سوف يكون له أثر دائم.

وتستمرّ بعض مكونات اليوناميد العسكرية بمشاركتها لأهل دارفور وتساعد في تنفيذ الكثير من مشاريع الأثرالسريع. كما إفتتح الفريق، باتريك نيامفوما، قائد قوات اليوناميد في ولاية شمال دارفور الكثير من المشاريع المماثلة في أبريل ٢٠١٢.

وقال قائد القوات "إن اليوناميد ملتزمة بتحقيق السلام الدائم في دارفور وإن الاستثمار في التعليم هو استثمار في جيل المستقبل" مطمئناً سكان المعسكر بأنّ اليوناميد ستستمر في دعمها للمجتمعات. بالإضافة إلى عمله في مشاريع الأثر السريع، استمر المكوِّن العسكري في تسهيل تنفيذ البرتوكول الأمني عبر تنظيم دوريات روتينية وتدابير أمنية أخرى لضمان حماية المدنيين وتسهيل وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة للمحتاجين.

وقامت اليوناميد بالتعاون مع شبكة الفاشر للتنمية الريفية وهي منظمة غير حكومية ببناء مسرح وقاعة اجتماعات للأساتذة بمدرسة أم إيمان الأساسية بنات. وقد صممت المبادرة لتعزيز تعليم الأطفال تحسين فهم الأدب من خلال الأداء المسرحي. قامت اليوناميد ايضا، بالتعاون مع وزير التربية والتعليم بولاية شمال دارفور، بتزويد الفاشر بمركز لتدريب الحاسوب لأساتذة وطلاب المرحلة الثانوية. كما يمكن أن يستوعب المركز ١٠٠ آخرين، وقامت اليوناميد بتوفير ٢٨ جهاز حاسوب وشاشة وكاشفة ضوئية وأثاث.

علاوة على ذلك، رعت اليوناميد في شهر مارس ٢ من مشاريع الأثر السريع في مدينة مكجر بولاية غرب دارفور لتوفير فرص العمل لمجتمعات المنطقة. بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع حوالى ٥٠ ألف دولار، وهي تشمل البناء والزراعة والتدريب وأشرفت على تنفيذها الكتيبة التايلاندية التي أظهرت خبرة عملية عالية في تنظيم مثل هذا التدريب للمجتمع المحلي داخل مكجر وحولها. كما أكملت الكتيبة التايلاندية بنجاح بناء مشروع مياه الشرب وقامت بإعادة تأهيل جسر مكجر الرئيسي.

ووفقاً لأحدث إحصاء أجراه برنامج الغذاء

## مشاريع الأثر السريع منذ العام ٢٠٠٧

**بقلم عبدالله شعيبو**

تعمل اليوناميد منذ بداية مشاريع الأثر السريع في دارفور جنباً إلى جنب مع المجتمع والمنظمات غير الحكومية لمعالجة القضايا الأساسية التي أدت إلى الصراع في دارفور وتوفيرالسبل لتحسين الظروف المعيشية لأهل المنطقة.

و تفصَّل عدد مشاريع الأثر السريع التي أقيمت في دارفور منذ العام ٢٠٠٧ كالآتي: ١٤٧ مشروعاً في مجال التعليم، ٣٢ مشروعاً في مجال الصحة، ٤٦ مشروعاً في مجال المياه والصرف الصحي، ٢٧ مشروعاً في مجال تمكين المرأة و٢٥ مشروعاً في مجال تنمية المجتمع، بالإضافة إلى استضافة مشاريع في الإنعاش المبكر والبيئة والزراعة.

أما المشاريع التي نفِّذت في دارفور فهي تتمثل بتشييد الفصول الدراسية والمرافق المدرسية الأخرى وإنشاء مضخات المياه والآبار للمساعدة في ري الأراضي الزراعية وتمكين السكان المحليين من الحصول على مياه الشرب وبناء مرافق للتخلص من القمامة ومرافق لإدارة الصرف الصحي لضمان النظافة وتحسين البيئة لظروف معيشية أفضل.

ولم يُستثنى النساء والرحل من برنامج مشاريع الأثر السريعل، حيث نفِّذت عدة مشاريع لتمكين المرأة ونظمت سلسلة من ورش العمل لايجاد حلول جذرية لمشاكل الرحل في دارفور. وقد لخص الزعيم القبلي محمد حامد فوائد المشاريع في الآتي: عملت هذه المشاريع حقيقةً على إحداث نقلة في مجتمعاتنا ن ينصب الآن تركيزنا على التنمية لنحسن حياتنا ونعيش في سلام ووئام. ■

٢٩ مارس ٢٠١٢، في مكجر، غرب دارفور، عنصرا حفظ سلام تايلنديان يعبران جسراً ساعدا في إعادة بنائه. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

المحليين عملية السلام ويساعدهم على إعادة التفكير في التنمية بـدلاً عن الصراع. أما الناشطة الدارفورية نفيسة محمد إسماعيل فهي تقول "إنني سعيدة بتنفيذ اليوناميد لبرامج التنمية لرفع مستوى معيشة النازحين علاوة على مجتمعات دارفور. وأردفت قائلةً "حقاً إنّـه عمل يثلج الصدر ويستحق منا الإشادة والثناء".

وقطع مكوِّن اليوناميد العسكري باعتباره أحد العوامل المساعدة لمشاريع الأثر السريع في دارفور شوطاً بعيداً في مجال تفويا البعثة الرئيسي الخاص بالحماية للتركيزعلى النشاطات

على الرغم من غياب اتفاقية سلام شامل في دارفور، هناك اعتراف متزايد وسط المنظمات الإنسانية بالحاجة إلى زيادة عدد نشاطات الإنعاش والتنمية التي تدعم مباشرة إيجاد حلول دائمة للنازحين

الإنسانية دعماً للمجتمعات المحلية. وشملت هذه النشاطات تحسين المدارس ورصف الطرق وبناء الجسور وإزالـة الذخائر غيرالمنفجرة وحفر آبار الماء (الدوانكي) وتدريب السكان المحليين على تقنيات جديدة للزراعة والبناء.

وقد عملت قوات حفظ السلام التابعة لليوناميد اعتباراً من ٢٠١١ وحتى الآن على جملة ٢٣ مشروعاً. وفي ١٨ أبريل ٢٠١٢، إحتفلت الكتيبة الرواندية ٢٩ باكتمال فصول دراسية في معسكر أبو شوك للنازحين. وعبر سكان المعسكر خلال الاحتفال عن شكرهم لليوناميد عامةً ولقوات حفظ السلام الرواندية

# خطـوة في الاتجاه الصحيح في مـجال حقوق الإنسان

تعتبر وحدة حماية الأسرة والطفل وهي الوحدة الشرطية الأولى من نوعها في الإقليم، مثالاً على قدرة التنظيم على توفير سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عندما تنصبّ جهود منظمات متعددة على هدفٍ مشتركٍ.

**إعداد كريستيان س. ميكالا**

إنّ جهود اليوناميد والمناصرة الدؤوبة من المجتمع الدولي قد أسفرت عن إنشاء أول وحدة لحماية الأسرة والطفل في دارفور، وهي عبارة عن نشاط شرطي قائم على مراعاة الفروق بين الجنسين وصديق للمرأة يسعى لمعالجة الحالات المتعلقة بالنساء والأطفال.

عـادةً ما يكون النازحون داخلياً، لا سيما النساء والأطـفـال منهم، عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الصراعات. وقد كرّس المجتمع الدولي الكثير من الجهد لوضع القوانين والاتفاقيات الخاصة بحماية هؤلاء. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلّ ارتكاب الفظائع ضد الأطفال والعنف ضد النساء مستمرّاً في مختلف أرجاء المعمورة.

وأحـد التحدّيات التي يواجهها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يتمثّل بغياب اتّخاذ الإجراء من قبل وكالات إنفاذ القانون. م تساهم الكثير من العوامل في خلق هذا الوضع، بما في ذلك المهارات الفنية المحدودة لدى أفراد هذه الوكالات وانعدام المعدات الكافية للاستجابة لمحنة الضحايا والمعدّل العالي لتسيُّب المسؤولين ممن يتركون مواقع العمل قبل أن يُصبحوا قادرين على استخدام معارفهم المكتسبة.

في دارفور، ما زالت البلاغات عن ارتكاب العنف القائم على نوع الجنس في استمرار على الرغم من التقدم المحرز في جانب التّحول من مرحلة الصراع نحو مرحلة الإنعاش والتنمية. ففي هذه المرحلة الانتقالية، وكأولوية أساسية في تفويضها في حماية المدنيين، تعكف بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) على تقديم الدعم لحكومة السودان في سعيها للقضاء على العنف الممارس ضد النساء والأطفال.

إنّ جهود اليوناميد والمناصرة الدؤوبة من المجتمع الدولي قد أسفرت عن إنشاء أول وحدة لحماية الأسرة والطفل في دارفور، وهي عبارة عن نشاط شرطي قائم على مراعاة الفروق بين الجنسين وصديق للمرأة يسعى لمعالجة الحالات المتعلقة بالنساء والأطفال وقد تمّ افتتاح أول وحدة لحماية الأسرة والطفل في مدينة الجنينة بغرب دارفـور في العام ٢٠٠٨ وقـد أنشأتها حكومة السودان بدعم من اليوناميد وصندوق الأمـم المتحدة للطفولة. ومنذ ٢٠٠٨ أضحت وحـدة حماية الأسرة والطفل منبراً للأنشطة المشتركة بين اليوناميد ووكالات الأمم المتحدة والشرطة السودانية. وقد عيّنت الوحدة مرشدات اجتماعيات ولديها ضباط مدربون تدريباً محدداً لإجراء التحقيقات والتعامل مع القضايا الحساسة. وتعتمد الوحدة على استراتيجية برنامجية توفر الحصول المباشر على الخدمات الطبية والتعويض القانوني للضحايا. إنّ ضباط وحدة حماية الأسرة والطفل لا يرتدوني زي الشرطة على نحوٍ منتظم وبدلاً من ذلك فإنّهم في كثير من الأحيان في الملابس المدنية وذلك لإضفاء المزيد من الانفتاح والصداقة تجاه الوحدة. وبعيداً عن الشكلية والروتين، لا ينحصر نشاط الوحدة في التكريس لرسالتها فحسب وإنما يشمل كذلك التوسع في عدد العاملين فيها وفي مجال المهارات. ويخضع في الوقت الحالي عدد من المرشدات الاجتماعيات للتدريب لتوفير الدعم النفسي للضحايا، كما أنّ مساعدات ضباط التحقيق الثلاث يخضعن حالياً لتدريب خاص.

أما الخطط الخاصة بالتوسع الإضافي فتشتمل على فتح أربعة مكاتب جديدة لتقديم الدعم في محليات مختلفة وتحديداً فورو برنقا وهابيلا وكلبس وجبل مـون، في إطـار محاولةٍ لنقل خدمات الوحدة إلى سكان الريف. وفي الوقت نفسه يعمل قسم حقوق الإنسان باليوناميد بشكل وثيق مع وحدة حماية الأسرة والطفل وقد نظّم القسم ورش عمل غطّت طائفة من الموضوعات تراوحت ما بين حقوق ما قبل المحاكمة ومعاملة المحتجزين ومبادئ في مجال قضاء الأحداث وتقنيات الرصد والتوثيق.

هناك الكثير ممّا يجب فعله. وقد بدأت الوحدة تكتسب تدريجياً ثقة أهل الجنينة وبـدأت تسجّل عـدداً متزايداً من الشكاوى تمهيداً للتحقيق واتّخاذ الإجراءات اللازمة. ومع استمرار وحدة حماية الأسرة والطفل في التطوّر في قدراتها في معالجة بعض حالات العنف القائم على نوع الجنس والعنف الممارس ضد الأطفال، ولا سيّما في مجال قدرتها على خلق بيئة منفتحة تتسم بالثقة وتشجّع الإقبال على الإبلاغ، أخذت تتحول بوتيرة سريعة إلى قصة ناجحة في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات والمؤسسات. إنّ تجربة وحدة حماية الأسرة والطفل تدل على ما يمكن تحقيقه عندما تركز منظمات متعددة على هدف مشترك. ■

يعمل كريستيان س. ميكالا مع اليوناميد في، مدينة الجنينة بغرب دارفـور، رئيسا للفريق الإقليمي لحقوق الإنسان القطاع الغربي. يمكن الإتصال به عبر بريده الألكتروني mikalac@un.org

نائب الممثل الخاص المشترك لليوناميد للشؤون السياسية السيدة عايشتو منداودو سليمان مع أهل فروق، شمال دارفور، بالقرب من العيادة الجديدة التي ترعاها اليوناميد. موّلت مشاريع الأثر السريع كذك بناء 3 مدارس جديدة في المنطقة. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

العالمي ومنظمة الهجرة الدولية، فقد تبين أنّ حـوالي١,٧ مليون من النازحين يسكنون في مختلف المعسكرات في أنحاء دارفور، وإنّ الكثير من هؤلاء النازحين قد استفادوا من برنامج مشاريع الأثـر السريع الـذي تقدمه اليوناميد. وتهدف هذه المساعدات الإنسانية الى تعزيز الاعتماد على الذات وتمهيد الطريق لمزيد من التوسع في نشاطات الإنعاش.

ووفقاً لما أوردته المفوضية السامية للاجئين، فإنّ عدد النازحين واللاجئين الذين عادوا إلى دارفور في العام ٢٠١١ قد بلغ ١٤٠ ألف نازح ولاجئ. ويشمل هذا العدد ٣١ ألف لاجئ عادوا من تشاد ممن كانوا يقيمون بطريقة غير رسمية على الحدود التشادية السودانية، و ١٠٩ آلاف نازح.

ينقسم النازحون على النحو التالي: ٤٣ ألف نازح عادوا إلى ولاية غرب دارفور، ٥٢ ألف نازح عادوا إلى ولاية جنوب دارفور، ١٦ ألف نازح عادوا إلى ولاية شمال دارفور.

وعلى الرغم من غياب اتفاقية سلام شامل في دارفور هناك اعتراف متزايد وسط المنظمات الإنسانية بالحاجة إلى زيـادة عدد نشاطات الإنعاش والتنمية التي تدعم مباشرة إيجاد حلول دائمة للنازحين. ومن جانبها، تؤكّد قيادة اليوناميد على أنّ اليوناميد ستبذل ما في وسعها لتحسين الخدمات الأساسية لجعل العودة مستدامة.

> "اليوناميد ملتزمة بمساعدة مجتمعات كمجتمع كوما قرضايات في إعادة البناء والانطلاق في بداية جديدة"
>
> عايشتو منداودو سليمان

وقالت السيدة عايشتو سليمان نائب الممثل الخاص المشترك للشؤون السياسية في خطاب لها ألقته مؤخراً بمناسبة افتتاح الكثير من مشاريع الأثر السريع في ولاية شمال دارفور "أؤكد لكم أنّني سأسعى بثبات لإيجاد وسائل إضافية لمساعدة المجتمع الدارفوري". وأردفت قائلة "جميع جهودنا الآن تتركز وتتطلع إلى السلام النهائي لجميع أهل دارفور". ■

شيوخ معسكر مورني بالقرب من الجنينة بغرب دارفور، ٢٢ أغسطس ٢٠١٠. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

بقرار لجنة الأجاويد ويقبلون به عن طيب خاطرٍ. علاوةً على ذلك، وبحسب رأي السيد يعقوب، إنّ الآليات التقليدية لحل النزاعات أضحت ذات صلة بصورة خاصة في المناطق النائية حيث يوجد فراغ في النظام القضائي وسيادة القانون. ويوضح السيد يعقوب أنّه وبالرغم من المزايا البادية لآليات العدالة التقليدية هذه التي تفرقها عن المحاكم الحكومية، لا يتمّ الالتزام ببعض قرارات الأجاويد ما يؤدي إلى انهيار النهاية السلمية للنزاع. وما يزيد المسألة تعقيداً حقيقة أنّ شرائح معينة في المجتمع الدارفوري أخذت تسير ضد الأعراف الاجتماعية مما أدّى إلى إضعاف سلطة الهياكل المدنية التقليدية. ويعزو الأكاديميون من أمثال الدكتور يوسف خميس أبو فارس، الأستاذ بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم، فشل الجودية في معالجة المشاكل الراهنة في دارفور إلى الواقع المتحوّل لدور الأجاويد في تسوية النزاعات بطريقة غير محايدة. ويحاجج النقاد بأنّ الأجاويد أخذوا يتحوّلون إلى آلية تخدم مصالح السلطات الحاكمة بدلاً من خدمة الشعب. إنّ هذا التحول أو حتى مجرد الاعتقاد به قد كلّف الجودية ومكانتها

> تعتبر الجودية والأجاويد من بين أفضل الوسائل وأكثرها فائدة ا فعالية في القضاء على الخلافات والعداوات وبث الطمأنينة والسلام بين الناس.
>
> عبد الرحمـــن يعقوب

كإطار ذات مصداقيةٍ ونفوذٍ لحل النزاعات في المجتمع ثمناً. يقول عبد الوهاب موسى علي، من قسم الشؤون السياسية باليوناميد: "إنّ الصراع المتصاعد في دارفور أدّى إلى تحلّل نظام الإدارة الأهلية الموروثة التي تتسم بالسلاسة". وأوضح السيد علي أنّ التدهور الذي أصاب نظام الإدارة الأهلية أعطى للسلطات فرصة للعب دور أكبر في توجيه سير إجراءات مجالس الجودية.

وعلى الرغم من هذه السلبيات، يرى السيد يعقوب أنّ الجودية ربما ما زالت تشكل آلية يمكن تطبيقها في تسوية الخلافات الأسرية أو القبلية في دارفور، لا سيما في المناطق النائية التي لا يتوفر فيها وصول سهل إلى نظام المحاكم الحكومية.

إعتمد أهل دارفور على مدى سنوات عديدة على نظام الجودية كآلية لحل النزاعات بين الأطراف وأعضاء الأسرة الواحدة والمجموعات والقبائل. وفي حين أنّ مكانة الجودية كآلية لحل النزاعات وإحلال العدالة قد أصبحت موضع شكّ في الآونة الأخيرة، يرى الكثير من الدارفوريين هذا الإطار على أنّه أكثر الوسائل فعالية في حياكة النسيج المتنوع للمجتمعات الدارفورية.

ويعكف موظفو قسم الشؤون المدنية باليوناميد على التخطيط لإقامة المزيد من ورش العمل الخاصة بحل الصراعات في مختلف أرجاء دارفور بهدف تعزيز قدرات المجتمعات الدارفورية في مجال حل القضايا. وتقول آنا ماريا فاليريو، الموظفة في قسم الشؤون المدنية باليوناميد: "سنعمل على زيادة قدرات قيادات الإدارة الأهلية على تطبيق نظام الجودية لحلّ النزاعات بين المجتمعات". ■

# إعادة تنشيط آليات العدالة التقليدية

بدأت الآليات التقليدية لحل النزاعات تعود في المناطق النائية الواقعة خارج نطاق النظام القضائي الحكومي في مختلف أنحاء دارفور.

**بقلم عماد الدين رجال**

**يعمل** ممثلو بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من خلال سلسلة من الاجتماعات مع المجتمعات المحلية على إعادة تنشيط آليات دارفور التقليدية لحل النزاعات، وهموبذلك يساعدون أهل دارفور على حل مشاكلهم بطريقة أكثر كفاءة ممّا لو لجأوا إلى نظام المحاكم.

وعلى مدى سنواتٍ عرفت دارفور مثلها مثل أجزاءٍ أخرى من السودان أنظمة الجودية والأجاويد كآليات اجتماعية مترابطة لحل النزاعات التي تنشأ بين المجتمعات. وفي حين أنه ينظر إلى مثل هذه الآليات في الوقت الحاضر من قبل الخبراء القانونيين على أنها عاجزة عن تسوية أنواعٍ محددة من الخلافات بكفاءة إلاّ أنّ حوالى ألف شخص في مختلف أنحاء دارفور قد شاركوا في الآونة الأخيرة في سلسة من الورش التي سلّطت الضوء على مكامن القوة في هذه الاستراتيجيات التقليدية.

وقد تلقى المشاركون في هذه الورش تدريباً لم ينحصر على خلفية وأهمية ومنهجية نظامي الجودية والأجاويد فحسب وإنما اشتمل كذلك على مهارات الاتصال والتفاوض. يقول آدم إسماعيل أبكر، أحد شيوخ معسكر الأردمتا للنازحين بغرب دارفور: "إنّ مثل هذه الورش من شأنه أن يساعد في رفع مستوى وعي المجتمع حول أهمية الوسائل التقليدية في حل الصراعات والتسهيل في تسوية النزاعات".

وكلمة الجودية مصطلح سوداني يشير إلى الإطار الذي تتم فيه تسوية الخلافات عبر مؤسسات محلية بدلاً من تسويتها عبر محاكم الدولة.والأجاويد إذاً مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بدور الوسطاء بين الأطراف المتحاربة أو المتنازعة. وتضم مجموعة الأجاويد في صفوفها أشخاصاً يتمتعون بمكانة اجتماعية مرموقة ويتوقع منهم أن يتعاملوا مع أي حالة نزاعٍ بحيادية. وعادةً ما تكنّ المجتمعات للجنة الأجاويد قدراً كبيراً من الاحترام. يقول السيد عبد الرحمن يعقوب، رئيس النيابة بشمال دارفور: "تعتبر الجودية والأجاويد من بين أفضل الوسائل وأكثرها فائدة وأعظمها فعالية في القضاء على الخلافات والعداوات وبث الطمأنينة والسلام بين الناس". وقد أوضح السيد رئيس النيابة أنّ هذه الآليات التقليدية يمكن أن تكون أكثر كفاءة واستجابة للوقت من نظام المحاكم.

ويشير السيد يعقوب إلى أنّ المدّعين والمدّعى عليهم في نظام الجودية عادةً ما يكونون راضين

رجل من معسكر كساب للنازحين بمدينة كتم بشمال دارفور حيث يعيش أكثر من ٢٥ ألف نازح.

رؤية النساء في أسرتي وهن يقمن بأعمال فنية وتلوينات ما كون لدي ميلا وتذوقا للفنونن.

وبالنسبة إلى التعلم، فقد اعتمدت أولاً على الموهبة الطبيعية ثم الرغبة الأكيدة في تطوير مهاراتي الفنية. إضافة إلى هذا فقد كان للتعليم الأكاديمي دور كبير في صقل مهاراتي. درست التصميم الصناعي بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، حي. تعلمت هناك مبادئ التلوين والرسم الهندسي. درست أيضاًي تشريح الجسم البشري بكلية الطب، النجارة والحدادة بكلية الهندسة، ي التوضيب بكلية التجارة.

لهذه العلوم كلّها صلة بالفن، وقد أسهمت كثيراً في حذقي للمهارات المطلوبة للعمل على مختلف أنواع المواد، بما في ذلك الأقمشة والملابس.

**أصداء من دارفور: كم من الوقت استغرق الإعداد لهذا المعرض، وماهو أكبر تحد واجهك؟**

**سلوى:** إستغرق الأمـر ما يقارب الستة أشهر. إدارة الوقت كانت أكبر التحديات التي واجهتني، فقد وضعتني تحت ضغط رهيب إذ لدي أيضاً مسؤوليات إداريـة وأكاديمية بجامعة الفاشر بالإضافة لالتزاماتي تجاه أسرتي ومجتمعي.

**أصداء من دارفور: وما وجه الاختلاف بين هذا المعرض ومعرضك الأول؟**

**سلوى:** نظمت المعرض الأول في مايو ٢٠١١ وحوى ٤٢ ثوباً تمّ عرضها من خلال عرضات أزياء. أمّا في هذا المعرض فقد قدمت ٥٢ ثوبا بتصاميم جديدة، عرضتها على الجدران ومن خلال تماثيل عرض الملابسن. أيضاً فإنّ المعرض الأول دام لساعات فقط بينما استمر هذا المعرض لسبعة أيام ما وفر فرصة طيبة لعدد أكبر من الزوار لمشاهدة المجموعة المختارة من الثياب.

**أصـداء من دارفور: قدمت تصميمات تقليدية وأخـرى معاصرة. ما هي النوعية المفضلة للمرأة في دارفور؟**

**سلوى:** لقد أعجبت كلّ التصميمات النساء اللواتي زرن المعرض، لأنني مزجت بين النوعين التقليدي والمعاصر باستخدام أقمشة مزينة بأكسسوارات وألوان ونماذج مختلفة.

**أصـداء من دارفور: هل تختلف الثياب باختلاف مناطق السودان من حيث التصميم وطريقة اللبس؟**

**سلوى:** لا، الثوب هو العنصر الوحيد في ثقافتنا الذي تجمع عليه جميع نساء السودان، في جميع الولايات وجميع القبائل، وعلى جميع المستويات ومختلف الأعمار.

**أصداء من دارفور: ولكن الثوب السوداني يختلف عن الزي الإسلامي الذي ترتديهعالنساء في الـدول العربية، أليس كذلك؟ فما هي**

سيدة سودانية ترتدي ثوبا تقليديا من قماش الشيفون مرصعا بقطع براقة تسمى محليا لكليتر واللكريستال. الثوب من تصميم الدكتورة سلوى مختار صالح تصوير كيرك كرويكر، اليوناميد.

المصممة الدكتورة سلوى مختار صالح وهي تستخدم حلقة خشبية تسمى الطار لشد القماش أثناء الرسم والتلوين. تستخدم الدكتورة سلوى الوان خاصة بالقماش. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد.

# سلوى مختار صالح وتصميم الثياب السودانية

في معرض للثوب السوداني استمر لسبعة أيام بالفاشر، حاضرة ولاية شمال دارفور، عرضت هذه المصممة المحلية أعمالها التي تأثرت بما هو تقليدي وما هو معاصر في الأزياء السودانية.

**أجرت اللقاء آلاءي مياحي**

**أقامت** مصممة الأزيـاء الدارفورية سلوى مختار صالح معرضاً للثوب السوداني بالمركز الثقافي بمدينة الفاشر خلال شهر مايو المنصرم عرضت من خلاله ٥٠ ثوباً من أفخم الخامات. وقد تمكن زوار المعرض، الذي دام لسبعة أيام، من مشاهدة مختلف أنواع التصميمات الحديثة والقديمة التي نفذتها الدكتورة سلوى.

إضافة إلى كونها مصممة فإنّ الدكتورة سلوى أكاديمية متخصصة حاصلة على الماجستير في الإعلام التربوي ودكتوراه في التطوير التربوي. تحاضر الدكتورة سلوى بجامعة الفاشر منذ العام ١٩٩٥، وهي شخصية مرموقة في مدينتها الأم، الفاشر، ولديها صلات قوية بأهلها ومجتمعها.

أجرت أصداء من دارفور حواراً مع الكتورة سلوى حول معرضها، وهو الثاني من نوعه، حول العوامل الثقافية والاجتماعية التي أسهمت في تكوين الثوب السوداني بشكله المعاصر.

**أصداء من دارفور: هلا أخبرتنا عن بدايتك في تصميم الثياب السودانية وكيف تعلمتِ تلوين الأقمشة؟**

**سلوى:** يعود ذلك لزمن الطفولة، حيث نشأت في أسرة تعشق الفنون. فقد تعودت على

الثوب هو العنصر الوحيد في ثقافتنا الذي تجمع عليه جميع نساء السودان، في جميع الولايات وجميع القبائل، وعلى جميع المستويات ومختلف الأعمار

**العوامل التاريخية أو الاجتماعية التي أسهمت في تشكيل الثوب المحلي بهذه الكيفية؟**

**سلوى:** إستلهم الثوب السوداني أصلاً من الزي الأفريقي في القران التاسع عشر، قرابة العام ١٨٥٨. نرى نساء في بعض الدول الأفريقية، كموريتانيا وتشاد ونيجيريا، يلبسن مثل هذه الثياب ولكنها تختلف من حيث التصميم والألوان من دولة لأخرى باختلاف الثقافات.

أيضاً الثوب السوداني كان في البداية يصنع من القطن المصنع محلياً (وتسمى مثل هذه الأقمشة الفردة والقنجة والزراق)، ولكن مع مرور الزمن واستيراد الأقمشة الجيدة من الخارج بدأت النساء باستخدام الأقمشة المستوردة وتفضيلها على المصنعة محلياً نظراً لجودتها العالية.

**أصداء من دارفور: هل تلاقين التشجيع من أسرتك للاستمرار في هذا العمل؟**

**سلوى:** نعم. في الواقع أجد تشجيعاً كبيراً من أسرتي ومن المجتمع نفسه. ويوفر لي هذا التشجيع دعماً معنوياً للاستمرار في العمل في هذا المجال.

أصداء من دارفور: ما الذي تودين تحقيقه مستقبلاً؟

**سلوى:** أتمنى أن يتوسع مشروعي الخاص بتصميم الثوب السوداني ليشمل تأسيس مشغل لتدريب النساء على هذا العمل ولزيادة القدرة الانتاجية حتى أتمكن من تصدير الثياب السودانية للخارج.

**أصداء من دارفور: بما أنّك محاضرة بجامعة الفاشر وزوجة وأم، كيف تدبرين وقتك؟**

**سلوى:** عادة أكمل عملي المكتبي والأكاديمي خلال ساعات العمل بالجامعة، وأمنح بقية وقتي لأسرتي ل والعمل الفني والالتزامات الاجتماعية. ■

إمرأة سودانية بالثوب التقليدي المصنوع من الشيفون المطرز بمواد لامعة. الثوب من تصميم الدكتورة سلوى مختار صالح. تصوير ألبرت غونزاليس فاران، اليوناميد

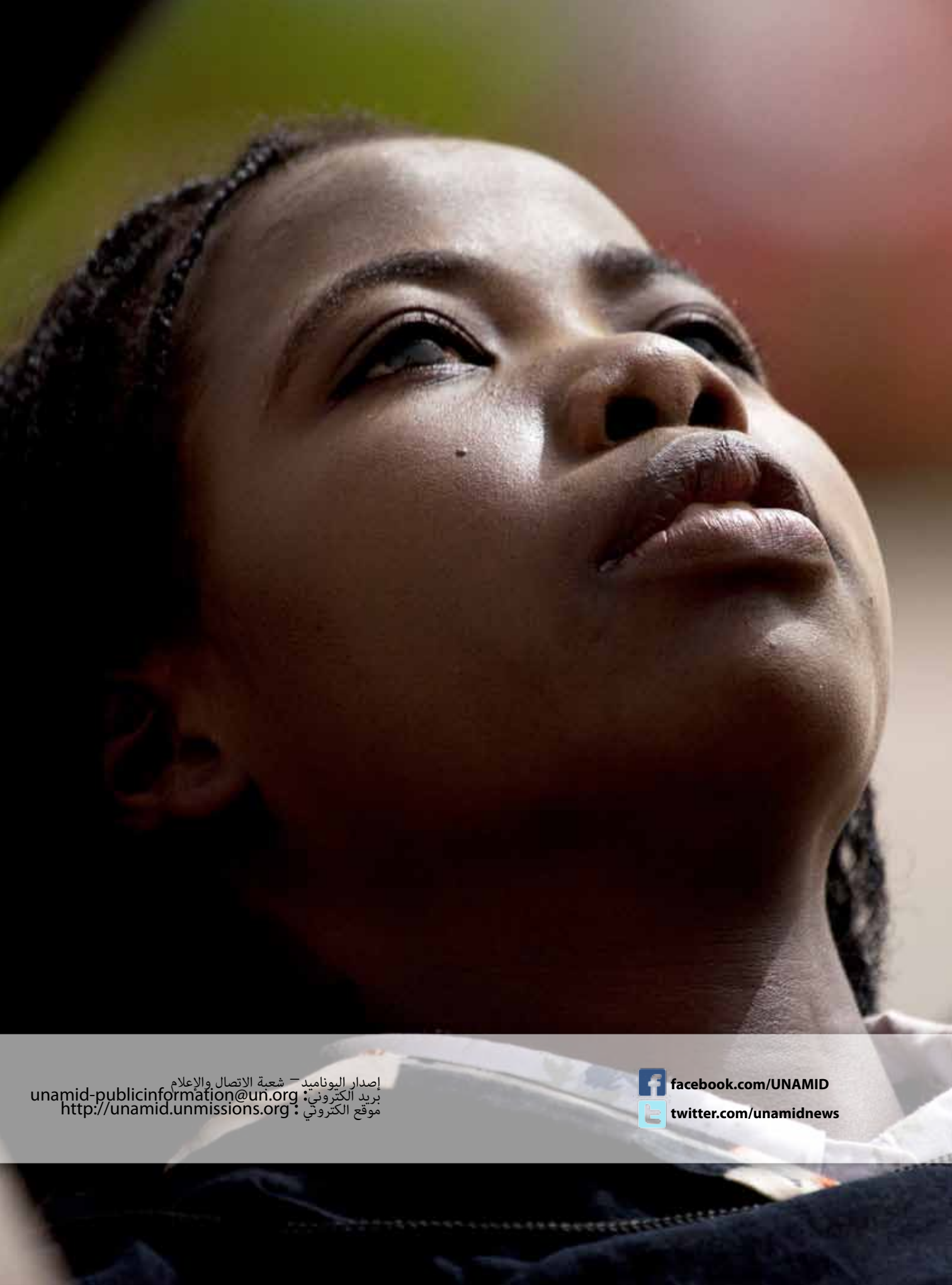

إصدار اليوناميد – شعبة الاتصال والإعلام
بريد الكتروني: unamid-publicinformation@un.org
موقع الكتروني : http://unamid.unmissions.org

facebook.com/UNAMID
twitter.com/unamidnews